



مشروع عدن الوطني

الوثيقة التعريفية والتأسيسية



المدخل التأسيسي

من عدن يبدأ التوافق

تعيش عدن اليوم أمام لحظة تاريخية تفرض على أبنائها أن ينظروا إلى مدينتهم من زاوية أوسع من حدود الخلافات السياسية والتحولات التي شهدتها البلاد خلال العقود الماضية، فعدن مدينة ذات تاريخ طويل في الانفتاح والتنوع والحياة المدنية، ارتبط اسمها بالتجارة والموانئ وحركة الناس والأفكار، واكتسبت بحكم موقعها على خليج عدن وقربها من باب المندب أهمية استراتيجية جعلتها جزءاً مؤثراً في حركة الملاحة والتجارة الإقليمية والدولية، هذه الخصوصية التاريخية والجغرافية تضع أمام أبناء عدن مسؤولية مشتركة تجاه حاضر مدينتهم ومستقبلها، وقد أصبح واضحاً أن اختلاف المواقف السياسية بين أبناء المدينة لا ينبغي أن يحول دون الوصول إلى رؤية مشتركة بشأن القضايا التي تمس عدن ومكانتها وحقوقها ومصالحها.

ففي عدن تتعايش اتجاهات سياسية وفكرية واجتماعية متعددة، ويشارك في تشكيل حاضرها أبناء ينتمون إلى مدارس وتيارات ومكونات مختلفة، وهذا التنوع جزء أصيل من طبيعة المدينة، ويمكن أن يتحول إلى قوة حقيقية حين يجد مساحة للحوار ويجتمع حول المصالح العليا لعدن.

من هذه الحاجة نشأت فكرة مشروع عدن الوطني، بوصفه إطار جامع يسعى إلى فتح مساحة واسعة للفهم بين أبناء المدينة وقياداتها ونخبها ومؤسساتها ومختلف مكوناتها، والوصول معهم إلى صيغة توافقية حول القضية العدنية ومستقبل المدينة، وتقوم الفكرة على قناعة راسخة بأن لعدن قضية خاصة نشأت من تراكم تاريخي وجغرافي وسياسي واقتصادي ومجتمعي، وأن معالجة هذه القضية تحتاج إلى رؤية عدنية واضحة تتجاوز المعالجات المؤقتة والاصطفافات المرتبطة بالظرف السياسي القائم.

المطلوب هو بناء توافق واسع حول المكانة التي تستحقها عدن في المستقبل، وضمان أن تحظى بترتيبات المقاربة الشمولية التي تتناسب مع تاريخها وموقعها وإمكاناتها ومصالح سكانها ، وهذا التوافق لا يفترض موقفاً سياسياً واحداً من مستقبل الدولة، فلكل طرف حقه في تبني رؤيته بشأن شكل الدولة ومستقبل اليمن والجنوب، سواء اتجهت البلاد إلى صيغة دولة موحدة أو نظام اتحادي أو أي صيغة سياسية أخرى، كما يظل مستقبل الجنوب مفتوحاً أمام الخيارات التي يتوافق عليها أبنائه وقواه السياسية والمجتمعية.

المساحة التي يجتمع فيها أبناء عدن أوسع من هذه الخيارات جميعاً، إنها المساحة التي تقول إن لعدن وضع خاص وخصوصية ينبغي الاعتراف بها وضمانها في أي ترتيبات سياسية أو دستورية قادمة وأن هذا المبدأ يجب أن يظل ثابتاً مهما تغير شكل الدولة أو طبيعة النظام السياسي، ومن أجل ذلك يتجه مشروع عدن الوطني إلى صياغة رؤية مستقبلية جامعة، وإعداد وثيقة عدن التاريخية بوصفها مرجعية شاملة تعبر عن التوافق العدني حول مستقبل المدينة ومكانتها وحقوقها، وتتسع هذه المرجعية للجوانب



السياسية والقانونية والاقتصادية والتنموية والمجتمعية والفكرية، بحيث تقدم تصورا متكاملًا يمكن البناء عليه في مراحل التحول السياسي والدستوري المقبلة.

وحتى تكون هذه الرؤية ذات قيمة حقيقية، فإنها تحتاج إلى أن تكون نتاج حوار واسع يشارك فيه أبناء عدن بمختلف مواقعهم وأدوارهم، السياسي إلى جانب الأكاديمي، ورجل الأعمال إلى جانب الناشط، والإعلامي إلى جانب الشباب والمرأة، ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص والسلطة المحلية وسائر الفاعلين في حياة المدينة، فالمستقبل الذي يخص عدن لا يمكن أن تصنعه جهة واحدة، كما أن القضية العنصرية لا ينبغي أن تختزل في رؤية حزب أو مكون أو شخصية عامة، ما تحتاجه عدن هو مساحة مشتركة يستطيع الجميع الدخول إليها دون أن يتخلوا عن قناعاتهم، وأن يجد كل طرف فيها ما يربطه بالمدينة ومصالحها ومستقبلها.

ويؤمن مشروع عدن الوطني بأن استقرار عدن وازدهارها يتجاوزان حدودها المحلية، فالموقع الذي تشغله المدينة يجعل مستقبلها مرتبطًا بالجنوب واليمن وبالأمن والاستقرار في المنطقة، كما يجعلها ذات صلة مباشرة بالمصالح العربية والإسلامية والدولية، وفي مقدمتها أمن الملاحة والتجارة وحركة الموانئ والاستثمار والتنمية، ومن هذه الزاوية ينظر المشروع إلى علاقات عدن مع محيطها العربي والإقليمي، وفي مقدمة ذلك المملكة العربية السعودية وسلطنة عُمان ودول مجلس التعاون الخليجي، باعتبارها علاقات تقوم على المصالح المشتركة والجوار والتاريخ، كما ينظر إلى المجتمع الدولي بوصفه شريكا محتملا في دعم الاستقرار والتنمية وإعادة بناء الدور الاقتصادي والتجاري لعدن.

إن إعادة الاعتبار لعدن يبدأ من قدرة أبنائها على الاتفاق حول الحد الأدنى الذي يجمعهم، وكلما اتسعت دائرة التوافق الداخلي، أصبحت المدينة أكثر قدرة على التعبير عن مصالحها والتفاوض بشأن مستقبلها والحفاظ على موقعها ودورها، لهذا يقوم مشروع عدن الوطني على فكرة واضحة في جوهرها وهي أن الاختلاف السياسي حق طبيعي، أما عدن فهي المساحة التي يستطيع المختلفون أن يلتقوا فيها، ويظل الهدف هو الوصول إلى توافق عدني يحفظ التنوع، ويمنح الجميع حق المشاركة، ويضع مصلحة المدينة ومستقبلها في مقدمة الأولويات.

عدن أولاً تعني أن تكون المدينة حاضرة في كل نقاش يتعلق بمستقبلها، وأن تكون إرادة أبنائها جزءا أساسيا من تحديد مكانتها وترتيباتها المستقبلية، وعلى هذه القاعدة يبدأ مشروع عدن الوطني مساره نحو بناء رؤية مستقبلية مشتركة، وصياغة وثيقة عدن التاريخية مرجعية عدنية شاملة، وفتح باب واسع أمام الحوار والتفاهم، وصولا إلى وضع خاص لعدن يحفظ خصوصيتها ويصون مصالحها ويمنحها المكانة التي تتناسب مع تاريخها وموقعها ودورها.

من عدن يبدأ التوافق، ومن التوافق يمكن أن يصنع مستقبل يليق بعدن وأبنائها.



أولاً: من نحن

مشروع عدن الوطني هو منصة مدنية سياسية مستقلة للحوار وإنتاج الرؤى والسياسات العامة بشأن عدن، يجمع المشروع أبناء المدينة وفاعليها من مختلف شرائح المجتمع في عمل مستمر لمنفعة عدن ومستقبلها.

ينطلق المشروع من حقيقة أن عدن مدينة ذات تاريخ ومكانة وتركيب اجتماعي واقتصادي وثقافي مميز، وأن الصراعات والانقسامات أضعفت قدرتها على المشاركة المنظمة والفاعلة في صناعة القرار، لذلك يعمل المشروع على توفير مساحة جامعة تتجاوز الاستقطاب والتجاذبات، وتحول أصوات المجتمع ومعارف أبنائه إلى أولويات وسياسات قابلة للتطبيق والتأثير الإيجابي في صناعة القرار عبر قنوات مؤسسية معلنة.

ثانياً: الهوية التأسيسية

الاسم: مشروع عدن الوطني.

الصفة: منصة مدنية سياسية مستقلة للحوار وإنتاج الرؤى والسياسات العامة بشأن عدن.

المقر: مدينة عدن، مع إمكانية إنشاء فروع أو مراكز تنسيقية في مديريات عدن الثمان وفق ما تقرره الأطر المؤسسية.

طبيعة المشروع: إطار مدني وسياسي مستقل، لا يسعى للوصول إلى السلطة ولا لممارسة المنافسة الحزبية أو الانتخابية، مشروع عدن الوطني..

- ليس حزبا سياسيا ولا يسعى إلى السلطة أو المنافسة الحزبية.
- ليس بديلا عن الدولة ولا يمارس مهام تنفيذية أو سلطوية.
- لا يدعي احتكار تمثيل عدن ولا الحديث المنفرد باسمها، بل يقدم مساحة جامعة لأبنائها.
- يعمل بوصفه شريكا معرفيا ومدنيا يرسم السياسات ويقدم الدراسات والبدائل المبنية على البيانات والأدلة وأوراق سياسات عامة.
- يحافظ على استقلال قراره عن الأحزاب والسلطات والجهات المسلحة والممولين، ويرفض التمويل المشروط سياسيا.
- يعتمد تمثيلا فعليا وشاملا، لا حضورا رمزيا.
- يضع الأدلة والبيانات القابلة للتحقق قبل المواقف المسبقة.
- يتبنى التعاون والنقد المهني، والشرابة ومراقبة الأداء دون منافسة مؤسسات الدولة أو القوى السياسية.



ثالثاً: التوضع الاستراتيجي

يتوضع مشروع عدن الوطني في المساحة المدنية المستقلة بين المجتمع، وظيفته الأساسية هي تنظيم الحوار المجتمعي، بناء المعرفة، تطوير البدائل، وإيصال الأولويات والسياسات إلى الجهات المعنية بصورة مؤسسية، ويخاطب المشروع دوائر متعددة في آن واحد، المجتمع العدني أولاً، والمحيط الجنوبي واليمني، والمؤسسات الوطنية، والشركاء الإقليميين والدوليين، من خلال لغة مدنية ومؤسسية قائمة على القانون والحقائق والمصلحة العامة.

رابعاً: الرؤية

عدن مدينة مدنية رائدة، آمنة ومستقرة، ذات مؤسسات كفوة وشفافة، يقود أبنائها تنميتها بالشراكة والمسؤولية، من أجل أن تستعيد مكانتها التاريخية مركزاً للتنوع والثقافة والاقتصاد والانفتاح.

خامساً: الرسالة

إطلاق عملية حوار مدني وسياسي منظم بين أبناء عدن لبناء توافق واسع حول أولويات المدينة، وصياغة رؤية مشتركة وإعداد وثيقة عدن التاريخية لتصبح مرجعية شاملة، تعزز الحوكمة الرشيدة والتنمية المستدامة، وتحافظ على الهوية العدنية التاريخية المدنية والثقافية، وتحول المعرفة والأصوات المجتمعية إلى سياسات قابلة للتطبيق والتأثير.

سادساً: الأهداف الاستراتيجية

- 1- بناء التوافق الوطني العدني حول تثبيت وضع عدن الخاص وتطوير نموذج الحوكمة المحلية.
- 2- صياغة رؤية مستقبلية مشتركة وإعداد وثيقة عدن التاريخية المرجعية الشاملة.
- 3- حماية الهوية المدنية والثقافية لعدن ودعم التنمية المستدامة.
- 4- بناء شراكات فاعلة لخدمة المصلحة العامة ومصلحة المدينة مع الشركاء الإقليميين والدوليين.
- 5- تعزيز المشاركة المجتمعية المنظمة وتمكين الكفاءات العدنية في مراكز صنع القرار.
- 6- تطوير المعرفة والبيانات والأدلة اللازمة لصناعة سياسات عامة أكثر كفاءة وشفافية.



سابعا: المبادئ الحاكمة

- يلتزم المشروع في جميع أعماله وهياكله بالمبادئ المؤسسية التالية:
- 1. سيادة القانون.
- 2. الحوار أساس للتوافق.
- 3. استقلالية القرار.
- 4. العمل المؤسسي.
- 5. المصلحة العامة.
- 6. المشاركة المجتمعية.
- 7. التعددية والتنوع.
- 8. عدم الإقصاء والتمييز.
- 9. حماية التراث والهوية.
- 10. الكفاءة والاستحقاق.
- 11. الشفافية والمساءلة.
- 12. التنمية المستدامة.

ثامنا: القيم

- **عدن أولاً** : تغليب مصلحة المدينة وسكانها على المصالح الضيقة.
- **المواطنة المتساوية** : تكافؤ الحقوق والفرص لجميع السكان دون تمييز.
- **النزاهة والشفافية** : بناء الثقة من خلال الوضوح والإفصاح والمساءلة.
- **التنوع مصدر قوة** : حماية التعددية والهوية المدنية بوصفهما ركيزة للاستقرار.
- **الاحترام والحوار المسؤول** : إدارة الاختلاف بالحجة والمعرفة لا بالإقصاء.
- **المعرفة والأدلة** : تقديم البيانات والحقائق والتحليل قبل إصدار المواقف.
- **المهنية والكفاءة** : إسناد المسؤوليات على أساس القدرة والاستحقاق.
- **المشاركة** : إشراك المجتمع في تحديد الأولويات وصياغة الحلول وصناعة القرار.
- **الاستقلال** : حماية القرار المؤسسي من التبعية والتمويل المشروط.
- **المساءلة** : قبول التقييم والنقد وتصحيح المسار.

تاسعا: الانتماء والعضوية

يقوم الانتماء إلى مشروع عدن الوطني على الارتباط بمدينة عدن، باعتبارها موطناً للعيش والعمل والاستقرار، ويبني هذا الانتماء على الإيمان بـعدن كمدينة مدنية جامعة، عرفت تاريخياً بتنوعها وتعددتها وانفتاحها، وبقدرتها على احتضان مختلف مكوناتها السياسية والاجتماعية والثقافية والفكرية في إطار المواطنة المتساوية والعيش المشترك.

وتشمل العضوية كل شخص بالغ تربطه بـعدن صلة أصيلة أو فعلية، بالميلاد أو النشأة أو العمل أو الاستقرار أو الارتباط المجتمعي، متى كان مؤمناً بمبادئ المشروع وأهدافه، وملتزماً بقيمه، ومستعداً للإسهام المسؤول في خدمة رسالته وتحقيق رؤيته، وتقوم العضوية على المساواة في الحقوق والواجبات، واحترام التنوع والتعدد، ونبذ التمييز والإقصاء والمناطقية.



وعليه، فإن الانتماء للمشروع ليس مجرد صفة تنظيمية أو عضوية شكلية، وإنما هو التزام مدني وأخلاقي ومسؤولية مشتركة تجاه عدن، يقوم على احترام تاريخها وهويتها، وصون نسيجها الاجتماعي، والدفاع عن حق أبنائها في التمكين والمشاركة في صنع القرار، والعمل من أجل مدينة آمنة مستقرة مزدهرة، تستعيد دورها ومكانتها وتبني مستقبلها بإرادة أبنائها وتكاتفهم.

حقوق الأعضاء

- المشاركة في فعاليات وأنشطة المشروع.
- الترشح للأجهزة القيادية وفق شروط العضوية واللوائح.
- الاطلاع على الوثائق والتقارير الإدارية وفق الضوابط المؤسسية.
- المساهمة في فرق العمل والمسارات التخصصية.

واجبات الأعضاء

- احترام المبادئ الحاكمة والقيم والوثائق المؤسسية.
- الإفصاح عن حالات تعارض المصالح.
- الامتناع عن إطلاق تصريحات باسم المشروع دون تكليف صريح.
- المحافظة على استقلال المشروع وسمعته ووثائقه وموارده.

عاشرا: مسارات العمل

1- الهوية والتماسك والتراث

مكافحة التمييز، حماية الذاكرة المدنية والتراث الثقافي والمواقع التاريخية، وتعزيز المشاركة المحلية، ومناهضة خطاب الكراهية.

2- التعافي الاقتصادي وتحسين سبل العيش

التدريب المرتبط بسوق العمل، دعم المشروعات الصغيرة والمبادرات الشبابية والنسوية، تنمية الإيرادات المحلية، وتحسين بيئة الاستثمار وتعزيز التمكين الاقتصادي.

3- الحوكمة والخدمات الأساسية

دعم إصلاح الإدارة المحلية، تحسين البنية التحتية والخدمات الأساسية، وتعزيز الوصول إلى البيانات والمعلومات.

4- الحوار والسياسات العامة

إدارة الحوارات السياسية والمدنية، قراءة المشهد، بناء التوافقات، وإعداد المذكرات وأوراق السياسات والبدائل العملية.

5- المعرفة والبيانات

بناء خطوط أساس وبيانات قابلة للتحقق وإدارتها في مجالات التركيبة والسكان، الاقتصاد والإيرادات، الخدمات الأساسية، البنية التحتية، التعليم والصحة، التراث والذاكرة، والثقة والمشاركة المجتمعية.

6- الإعلام والاتصال

إدارة استراتيجية متعددة الدوائر تشمل المجتمع المحلي، والخبراء والمؤسسات، والمحيطين الإقليمي والدولي، وإصدار البيانات والمخرجات المعتمدة بصورة مهنية.

الحادي عشر: منهجية العمل — من الصوت إلى السياسة

يعتمد المشروع مسارا مؤسسيا من خمس مراحل لتحويل احتياجات المجتمع ومعارفه إلى سياسات عمومية قابلة للتطبيق والتأثير:

- 1- **الاستماع** : عقد حوارات مجتمعية وجلسات استماع ومنتديات مفتوحة في مختلف مديريات عدن.
- 2- **البيانات وخط الأساس** : جمع الأدلة وإجراء الدراسات والمسوح الميدانية لتوفير مؤشرات موثوقة.
- 3- **مختبر السياسات** : مشاورات مركزة تجمع المتأثرين بالخدمات والخبراء وممثلي الجهات الرسمية لتقييم التحديات والبدائل.
- 4- **صياغة ورقة السياسة** : تطوير بدائل عملية تتضمن الكلفة المالية والأطر القانونية والمخاطر المتوقعة.
- 5- **التسليم والمتابعة** : تسليم أوراق السياسات رسميا للجهات المعنية ومتابعة سجل ومصفوفة الاستجابة الحكومية بشفافية.

الثاني عشر: الهيكل التنظيمي

1- الجمعية العامة — السلطة العليا

تتكون من الأعضاء المقبولين رسميا، وتتولى اعتماد الوثائق المرجعية ورسم السياسات الكبرى والنظام الأساسي، وانتخاب القيادات، والمصادقة على التقرير السنوي والميزانية العامة وإنشاء الإدارات المساندة.

2- مجلس الأمناء — التوجيه والرقابة الاستراتيجية

يتكون من 7 إلى 11 شخصية من ذوي الخبرة والنزاهة الوطنية، ويتولى حماية استقلالية قرار المشروع، ومراجعة التقارير المالية والرقابية المستقلة، والبت في فتح مسارات جديدة ضمن الأطر المعتمدة.

3- القيادة التنفيذية

- **رئيس المشروع** : القيادة العامة والتمثيل الأعلى أمام الجهات الرسمية ، والتوقيع على مذكرات التفاهم وإقرار المخرجات والتوصيات النهائية.
- **نائب الرئيس** : مساندة الرئيس وإدارة ملفات التنسيق الداخلي، والقيام بمهامه عند غيابه أو بتكليف صريح.
- **الأمين العام** : الإدارة التنفيذية المباشرة، وربط الفرق التخصصية، وتسيير العمل اليومي ومتابعة الخطط.
- **مقرر المشروع** : التوثيق، وتنظيم جداول الأعمال، وصيانة المحاضر والأرشيف والوثائق، ومتابعة تنفيذ القرارات.
- **المتحدث الرسمي** : إدارة الاتصال الخارجي وإطلاق البيانات المعتمدة.



- **مكتب الرئاسة:** السكرتارية والدعم اللوجستي وتنظيم المواعيد والمراسلات والوثائق.
- 4- **الفرق التخصصية الستة**
- 1- **الفريق السياسي:** إدارة الحوارات السياسية، قراءة المشهد، بناء التوافقات، وصياغة الرؤى وإعداد المذكرات السياسية.
 - 2- **الفريق الاقتصادي:** تحليل النشاط الاقتصادي المحلي، تحسين بيئة الاستثمار، تنمية الإيرادات المحلية، وصياغة الرؤى الاقتصادية والتدريب المرتبط بسوق العمل.
 - 3- **الفريق المجتمعي:** تنظيم حوارات المديريات والمنتديات والاتحادات والنقابات العمالية ومنظمات المجتمع المدني، وتمكين المرأة والشباب، وتعزيز التماسك ومكافحة خطاب الكراهية.
 - 4- **الفريق الإعلامي:** إدارة استراتيجية الاتصال والتغطية الإعلامية والاتصال المؤسسي.
 - 5- **الفريق الفني:** رسم السياسات وإعداد الدراسات وخطوط الأساس، والتدقيق المنهجي والقانوني، وتحليل البيانات وتقدير الموقف لمشروع عدن الوطني.
 - 6- **فريق الرقابة والتقييم:** متابعة مؤشرات الأداء، إدارة النزاهة والإفصاح وتعارض المصالح، واستقبال الشكاوى.

الهيكل الموحد لكل فريق: رئيس الفريق، نائب الرئيس، مسؤول العلاقات والتنسيق، مسؤول الرقابة والتقييم، والأعضاء المساندون. ويرفع مسؤول الرقابة والتقييم تقاريره إلى القيادة التنفيذية والجهاز الرقابي بصورة مستقلة عن رئيس الفريق.

الثالث عشر: النظام الأساسي

الفصل الأول: التأسيس والاسم والمقر والصفة

المادة (1) الاسم والتأسيس: ينشأ بموجب هذه الوثيقة إطار مدني وسياسي مستقل يسمى «مشروع عدن الوطني»، ويشار إليه لاحقاً بـ«المشروع».

المادة (2) المقر: يتخذ المشروع من مدينة عدن مقراً رئيسياً، ويجوز إنشاء فروع أو مراكز تنسيقية في مديريات عدن الثمان.

المادة (3) الصفة المؤسسية: المشروع منصة مدنية سياسية مستقلة لإدارة الحوار وإنتاج الرؤى والسياسات العامة، ليس حزباً سياسياً، ولا يسعى للسلطة أو المنافسة الحزبية، وليس بديلاً عن مؤسسات الدولة ولا يمارس صلاحيات تنفيذية، ولا يدعي احتكار تمثيل عدن.

الفصل الثاني: المبادئ والأهداف

المادة (4): يلتزم المشروع بالمبادئ الحاكمة الاثني عشر الواردة في هذه الوثيقة.

المادة (5): تعتمد الأهداف الاستراتيجية الستة الواردة في القسم السادس من هذه الوثيقة بوصفها الإطار العام لعمل المشروع.



الفصل الثالث: العضوية والحقوق والواجبات

المادة (6): معيار العضوية هو الارتباط الفعلي بمدينة عدن، مع المساواة وعدم التمييز، وفق الضوابط الواردة في باب الانتماء والعضوية.

المادة (7): يتمتع الأعضاء بالحقوق المؤسسية المنصوص عليها، ويلتزمون بالمبادئ الحاكمة والإفصاح عن تعارض المصالح وعدم التصريح باسم المشروع دون تكليف.

الفصل الرابع: الحوكمة

المادة (8): مستويات الحوكمة أربعة: الجمعية العامة، مجلس الأمناء، القيادة التنفيذية، والفرق التخصصية الستة.

المادة (9): يدار كل فريق وفق الهيكل المؤسسي الموحد، مع استقلال مسؤول الرقابة والتقييم في رفع تقاريره.

الفصل الخامس: اتخاذ القرار والولايات

المادة (10): تتخذ القرارات أساساً بالحوار وبناء التوافق، عند تعذر التوافق يلجأ إلى التصويت المنظم مع ضمان توثيق رأي الأقلية.

ويشترط لصحة الاجتماعات حضور الأغلبية المطلقة (50% + 1)، وتحسم القرارات التنفيذية بالأغلبية المطلقة، بينما تتطلب تعديلات النظام الأساسي أو إعفاء القيادات أغلبية الثلثين.

المادة (11): مدة ولاية رئيس المشروع ونائبه والأمين العام سنتان قابلة للتجديد لمرة واحدة فقط، بحد أقصى أربع سنوات متتالية، وتحدد ولاية رؤساء الفرق بسنتين مع خضوعهم للتقييم السنوي المستقل.

الفصل السادس: الإدارة المالية والشفافية والمساءلة

المادة (12): يحظر قبول أي تمويل مشروط سياسياً أو تمويل يمس استقلالية قرار المشروع، وتشمل الموارد اشتراكات الأعضاء والمنح غير المشروطة من الجهات المعتمدة وتقديم الخدمات الاستشارية والمعرفية وفق الأطر النظامية.

المادة (13): تطبق الإدارة فصلاً رباعياً للعمليات المالية بين طلب الصرف، والاعتماد الإداري، والتنفيذ المحاسبي، والمراجعة المستقلة عبر فريق الرقابة والمراجع الخارجي، ويلتزم شاغلو المناصب بالإفصاح عن المصالح والتنحي عند وجود تعارض مصالح، مع توفير قنوات أمانة لحماية المبلغين والشهود.

الفصل السابع: التعديل والنفاذ

المادة (14): لا يعدل النظام الأساسي إلا بقرار من الجمعية العامة بأغلبية الثلثين بناء على توصية مسبقة من مجلس الأمناء، ويعمل به من تاريخ إقراره في مؤتمر التأسيس.



الرابع عشر: اللائحة التنظيمية والتنفيذية

الباب الأول: أحكام عامة ومبادئ التشغيل

المادة (1): تحدد اللائحة الهيكل الإداري وآليات التنسيق بين الأجهزة وضوابط اتخاذ القرار لجميع فرق وهيكل المشروع.

المادة (2): تعد الوثيقة التعريفية والتأسيسية والنظام الأساسي المرجعية الحاكمة لللائحة، ولا يجوز إقرار ضوابط تشغيلية تخالف المبادئ الحاكمة للمشروع.

المادة (3): تدار أعمال الفرق وفق التخصص وتوزيع الصلاحيات، ويحظر تدخل رؤساء الفرق في تقارير مسؤول الرقابة والتقييم المستقلة.

الباب الثاني: مهام القيادة التنفيذية والأجهزة المساندة

تحدد اختصاصات رئيس المشروع ونائبه والأمين العام والمقرر والمتحدث الرسمي ومكتب الرئاسة وفق المهام المبينة في الهيكل التنظيمي، مع التزام جميع شاغلي المسؤوليات بحدود الصلاحيات وعدم تجاوز الاختصاص.

الباب الثالث: النمط المؤسسي الموحد للفرق

يلتزم كل فريق بالهيكل الموحد: رئيس، نائب، مسؤول علاقات وتنسيق، مسؤول رقابة وتقييم، وأعضاء مساندون، رئيس الفريق مسؤول عن النتائج، بينما يرفع مسؤول الرقابة تقاريره بصورة مستقلة للقيادة التنفيذية والجهاز الرقابي، وتفصل الاختصاصات بين الفرق الستة بحسب التخصص، مع اعتماد التعاون بينها عند الملفات المشتركة، وتوثيق التكاليفات والمخرجات ومؤشرات الأداء.

الباب الرابع: إجراءات العمل وصناعة السياسات

تطبق الفرق منهجية «من الصوت إلى السياسة» بمراحلها الخمس: الاستماع، البيانات وخط الأساس، مختبر السياسات، صياغة ورقة السياسة، ثم التسليم والمتابعة، ويجوز إصدار أدلة تشغيلية تفصيلية لكل مسار بشرط عدم تعارضها مع هذه الوثيقة والنظام الأساسي.

الباب الخامس: النزاهة والإفصاح وتعارض المصالح

يلتزم جميع شاغلي المسؤوليات بالإفصاح عن المصالح ذات الصلة، والتنحي الوجوبي عند قيام تعارض مصالح، والتعاون مع آليات الرقابة والتقييم، وحماية سرية الشكاوى والمعلومات الحساسة وفق الضوابط المؤسسية.

الباب السادس: الإعلام والاتصال

لا تصدر التصريحات والبيانات باسم المشروع إلا عبر القنوات المخولة، ويتولى المتحدث الرسمي إدارة الاتصال الخارجي، بينما تلتزم جميع الفرق بعدم استخدام اسم المشروع أو صفته في مواقف شخصية دون تفويض.



الباب السابع: أحكام ختامية

تعتمد اللائحة من الجمعية العامة أو الهيئة القيادية التأسيسية وفق ما يحدده قرار التأسيس، وتدخل أحكامها حيز النفاذ من تاريخ إقرارها، وتراجع دوريا لضمان كفاءتها واتساقها مع النظام الأساسي.

الخامس عشر: بيان التأسيس

انطلاقاً من مسؤوليتنا تجاه عدن، وإيماناً بأن المدينة ومستقبلها لا يمكن أن يبنيا بالإقصاء أو احتكار التمثيل أو استمرار الاستقطاب، نعلن تأسيس «مشروع عدن الوطني» بوصفه منصة مدنية سياسية مستقلة للحوار وإنتاج الرؤى والسياسات العامة بشأن مدينة عدن.

نؤسس هذا المشروع ليكون مساحة جامعة لكل من يرتبط بعدن بوصفها موطن حياته ومستقبله، ومساحة للحوار بين مختلف الآراء والمكونات، ومنصة لتحويل المعرفة والأصوات المجتمعية إلى أولويات وسياسات قابلة للتطبيق والتأثير، وفق القانون والحقائق والمصلحة العامة.

ونؤكد التزامنا بسيادة القانون، ولغة الحوار، واستقلال القرار، والتعددية، والمواطنة المتساوية، والشفافية والمساءلة، واحترام التنوع، وحماية الهوية المدنية والثقافية والتنمية المستدامة، ورفض الإقصاء والتمييز وخطاب الكراهية، والعمل المؤسسي القائم على الأدلة.

كما نؤكد أن المشروع ليس حزبا سياسيا، ولا بديلا عن الدولة، ولا يدعي احتكار تمثيل عدن، وإنما يسعى إلى بناء شراكة مدنية ومعرفية مسؤولة مع المجتمع والمؤسسات والقوى السياسية والشركاء الإقليميين والدوليين، بما يخدم عدن ومصلحتها العامة.

السادس عشر: الخاتمة

هذه الوثيقة هي المدخل الأساسي والإطار الجامع لهوية مشروع عدن الوطني ورؤيته ورسالته وأهدافه ومبادئه وقيمه ومسارات عمله ومنهجية تشغيله وهيكلة التنظيمي ونظام حوكمته ولائحته التنظيمية والتنفيذية، وهي تمثل نقطة الانطلاق المؤسسية لبناء مشروع مدني مستدام، قابل للتطوير والمراجعة، يحفظ استقلال القرار ويجعل المشاركة والمعرفة والقانون أساسا للعمل.

إن عدن، بتاريخها وتنوعها ومكانتها، تستحق إطارا مدنيا يتيح لأبنائها أن يشاركوا في صياغة مستقبلها بعيدا عن الإقصاء والوصاية والاستقطاب، ومن هنا يضع مشروع عدن الوطني نفسه في خدمة هذا الهدف، مؤمنا بأن قوة المدينة تبدأ من قوة مجتمعها، وأن قوة المجتمع تبدأ من قدرته على الحوار والتنظيم والمعرفة والعمل المشترك.

عدن أولاً... بالحوار نصنع الرؤية، وبالمشاركة نبني المستقبل